

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام LMD
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إشكالية الطلب على النور و عجز الموازنة

❖ تحت إشراف :
✓ الأستاذ أوجامع إبراهيم

❖ من إعداد الطالبين:
✓ فتحي عبد الكريم أمين
✓ بدروني لطفي

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ :.....
أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

الأستاذ	زناقي سيد أحمد	جامعة عين تموشنت	رئيسا
الأستاذ	أوجامع إبراهيم	جامعة عين تموشنت	مشرفا
الأستاذ	كمال سي محمد	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال الله تعالى: (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) - سورة النمل 19.

الحمد لله والصلاة والسلام على إمام الحق، وسيد الأمة، محمد صل الله عليه وسلم، فضلا منه ونعمة، ثم أم بعد ...

وفاء واعترافا وتقديرا منا بالجميل نتقدم بحزير الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يدخروا أي جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل: أوجامع إبراهيم، صاحب الفضل في هذه الدراسة على توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، وإعداد هذه المذكرة جزاه الله كل خير.

ولا ننسى أساتذتنا ونخص بالذكر: د. كمال سي محمد و د. نايت إبراهيم بوسعد و د. زناقي سيد أحمد الذين قاموا بتوجيهنا طيلة هذه الدراسة.

وأخيرا نتقدم بأسمى عبارات الامتنان لأولئك الذين مدو لنا يد المساعدة في إعداد هذه الدراسة.

لكم جميعا امتنانا وشكرنا.

إهداء

قال الله تعالى: (قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ) سورة النمل 40.

إلى الذي دمعت عيناه بمناسبة نجاحي في شهادة البكالوريا، الغائب عن عالمي هذا، والحاضر في قلبي، من تمنيت أن يحضر معي هذه اللحظة، أبي الحبيب طيب الله ثراه.

إلى صاحبتني وحببتي الخالدة، أمي الحبيبة حفصها الله ورعاها.

إلى أخي الذي صادفتني به الأيام رمزي بن عياد، والي الرفيق والسند محمد بوزيدي.

إلى عائلتي الكبيرة وفروعها.

لكم جميعا أهدي هذا العمل

✍️ فتحي عبد الكريم أمين

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع.

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما، إلى والدي العزيزين حفظهما الله.

إلى العائلة التي أتشرف بها، جدتي ومن أعمامي وأخوالي، عماتي وخالتي،
أبنائهم وبناتهم، أدام الله شملهم.

✍ بدروني لطفي

❧ قائمة المحتويات ❧

أ	الشكر
ب	الاهداء
هـ	فهرس المحتويات
د	قائمة الجداول.....
و	قائمة الأشكال.....
ز	الملخص.....
2	المقدمة العامة.....
3	طرح الإشكالية.....
4	فرضيات البحث.....
4	أهمية الدراسة
4	مشكلة الدراسة.....
5	هدف البحث.....
5	أسباب اختيار الموضوع.....
5	تنظيم الدراسة.....
5	الدراسات السابقة.....

الفصل الأول: الإطار النظري لإشكالية الطلب على النقود وعجز الموازنة

8	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية عن النقود.....
8	المطلب الأول: ماهية النقود.....
9	المطلب الثاني: الكتلة النقدية وما يقابلها.....
11	المطلب الثالث: نظريات الطلب على النقود.....
14	المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول عجز الموازنة.....
14	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة.....
15	المطلب الثاني: عجز الموازنة في المدارس الاقتصادية.....
16	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة وأثارها.....

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لإشكالية الطلب على النقود وعجز الموازنة

23	تمهيد
23	تعريف النموذج المستخدمة.
23	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL
25	دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة.....
36	الاستنتاجات والتوصيات.....
38	الخاتمة
39	المراجع.....

قائمة الجداول

30	الجدول رقم (1): اختبارات ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج عند المستوى.
31	الجدول رقم (2): اختبارات ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج عند الفروق الأولى.
32	الجدول رقم (3): اختبار الحدود لنموذج الدراسة.
32	الجدول رقم 4: تقدير المعلمات الأجل القصير والأجل الطويل لنموذج الدراسة وفقا لمنهج ARDL

قائمة الأشكال

26	الشكل رقم (1): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر من 1993 إلى 2021.
26	الشكل رقم (2): تطور معدل التضخم في الجزائر من 1993 إلى 2021.
27	الشكل رقم (3): تطور العجز الموازني في الجزائر من 1993 إلى 2021.
28	الشكل رقم (4): تطور سعر البترول في الجزائر من 1993 إلى 2021.
29	الشكل رقم (5): تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1993 إلى 2021.
34	الشكل رقم (6): نموذج CUSUM Test - CUSUMSQUARES Test :
35	الشكل رقم (7): نموذج CUSUM Test - CUSUMSQUARES Test :-

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الطلب على النقود وعجز الموازنة العامة للدولة، أخذنا الجزائر كمثال للدراسة من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية من سنة 1993 إلى غاية سنة 2021 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع ARDL استنادا إلى عدة متغيرات (معدلات التضخم، معدلات العجز الموزاني، أسعار الصرف الحقيقية، أسعار البترول، الناتج المحلي الخام)،

مفسرة للمتغير التابع عجز الموازنة وتم تطبيق اختبارات الإستقرارية وتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ والاستقرار الهيكلي للمتغيرات وأشارت النتائج أن للمتغيرات علاقة تكامل طويلة المدى وفي الأخير توصلنا انه خلال فترة دراستنا كانت هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل يتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع وفق منهجية (ARDL).

الكلمات المفتاحية: عجز موزاني، سعر الصرف، التضخم، سعر النفط، اختبار نموذج فترات الأبطاء الموزعة ARDL.

Summary:

This study aimed at measuring the impact of the demand for money and the deficit of the State's general budget. We took Algeria as an example of the study through a standard study of annual data from 1993 to 2021 to achieve this.

Target The ARDL distributed self-degradation model was used based on several variables (rates of inflation, budget deficit rates, real exchange rates, petroleum prices, crude domestic product)

Explaining the dependent variable the budget deficit, stability tests, joint integration, error correction model, and structural stability were applied to the variables.

The results indicated that the variables have a long-term integration relationship. Finally, we concluded that during our study period there was a long-term equilibrium relationship that tends from the explanatory variables towards the dependent variable according to ARDL methodology

Keywords : balance deficit, exchange rate, inflation, oil price, test model slowing periods distributed ARDL

مقدمة

1. المقدمة:

تحتل الموازنة العامة أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول والأنظمة والحكومات، إذ تعد الأداة الأساسية لتنفيذ توجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما جعلها أهم مؤشر يستقطب جل الدراسات الاقتصادية لدى أهم المؤسسات والمنظمات الإقليمية الدولية والوطنية وخاصة تلك التي تعنى بالبحث الاقتصادي.

لدى اكتسبت العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والطلب على النقود مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد المالي وذلك نتيجة لفهم الروابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي المقابل بنيت النظرية الكينزية الجديدة على النماذج الديناميكية للاقتصاد الكلي بافتراض وجود منافسة غير تامة لتفسير سلوك هذه المتغيرات.

وقد جاء دور النقود في إدارة السياسة النقدية من خلال الممارسات العلمية التي بين بعضها أن الانفاق العام يؤثر مباشرة على الميزانية العامة للحكومة بخلق اختلال على شكل عجز موازني، فيما أعتبر البعض الآخر أن تلك الزيادة في الانفاق الاستهلاكي يجعل من الحكومة تتخذ قرارات بخفض قيمة العملة والبحث عن منفذ من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مراعاة سياسة ترشيد الانفاق العام.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن قوة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت السياسة النقدية مستقلة أو معتمدة بشكل نسبي على السياسة المالية، ففي الدول التي يشكل فيها طبع النقود أمرا مهما للتمويل الحكومي نجد أن هناك ارتباطا بين العجز الموازني والتضخم، وفي المقابل، فإنه في الحالات التي يكون فيها البنك المركزي يتمتع باستقلالية تامة في سياساته النقدية نجد أن الارتباط بين العجز الحكومي والتضخم ضعيفا جدا.

إن أزمة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة من أهم التحديات الاقتصادية التي تمت مناقشتها وقد نوقش هذا الجدل وأصبح سمة من سمات جميع البلدان تقريبا، المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعتمد شدة عجز الميزانية في الاقتصاد ليس فقط على كيفية تمويله، ولكن على المكونات المختلفة للانفاق، (طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، حالة الاقتصاد والسياسة التي تمر بها كثير من الدول)، خاصة الدول النامية.

والجزائر على غرار معظم الاقتصادات النفطية لا تعتبر وجهة لرؤوس الأموال باختلاف أنواعها وكل تراكمات الأصول الأجنبية في ميزانيتها هي نتيجة تدفقات العملة الصعبة الناتجة عن صادرات البترول، فارتفاع الأسعار النفطية التي شهدها العالم سنة 2014 أدت إلى دخول موجات متتالية لعوائد ضخمة بالدولار، و أصبحت هذه الموجودات بالعملة الأجنبية المصدر الأساسي للتوسع النقدي في الجزائر

حيث في سنوات مضت غطت الـ NFA تقريبا على الكتلة النقدية، والصفة المستقلة التي يتصف بها هذا العنصر (صافي الأصول الأجنبية ويوصف بالمستقل لأنه ليس تحت سيطرة البنك المركزي) جعلت البنك المركزي يواجه تحديات كبيرة محاولا التعامل مع هذا الحجم الهائل للتدفقات الاحتياطية بالنقد الأجنبي و تجنب الآثار السلبية لهذه الوفرة المالية.

حيث أن هنالك أزمة عجز الموازنة العامة لدولة، بسبب تدخل الدولة المتزايد في المجال الاقتصادي، وتعتبر الزيادة في الإنفاق العام أحد الأسباب الجذرية لأزمة العجز المالي للحكومة، هكذا تستثمر الدولة مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات لدفع عجلة النمو ودفعها بقدر ما تسمح به القدرة المالية، حيث يتأثر الاقتصاد بالتغيرات الخارجية المتعلقة بتقلب أسعار النفط، وهو ما ينعكس في المالية العامة للسياسة التي تتبناها الجزائر.

إن اعتبار عجز الموازنة العامة مشكلة كبيرة للبلاد، لأنه يخل بالتوازن الاقتصادي ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، بسبب نقص الموارد المالية، فقد اعتمدت الجزائر على عائدات النفط في البداية، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط عند نهاية عام 2014، أدى العجز المزمن في الموازنة الجزائرية إلى اعتماد مجموعة من الآليات تمويل ميزانيتها لتحقيق التوازن.

2. إشكالية البحث:

تعد مشكلة عجز الموازنة الدولة من القضايا والمسائل الجوهرية التي أثارت اهتمام كثير من الباحثين حول العالم، فهي من القضايا ذات الإشكال الواسع الذي يصيب جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات وتبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية والمتمثلة في الجباية البترولية.

فعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكال التالي:

ما هي العلاقة بين عجز الموازنة والطلب على النقود؟

ويمكننا اشتقاق من هذا التساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكرها في النقاط التالية:

- هل تعتبر العلاقة بين الطلب على النقود والعجز الموازني علاقة طردية؟
- هل يؤثر سعر الصرف على العجز الموازني؟
- هل يعتبر العجز الموازني أحد مسببات التضخم؟
- هل يمكن اعتبار سعر النفط كعامل خارجي للصدمات في زيادة حجم العجز الموازني؟

3. فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا عدة فرضيات التي تكون منطلق لدراستنا:
العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة هي علاقة طردية
أما الفرضيات الفرعية:

- يؤثر سعر الصرف على العجز الموازني.
- يعتبر العجز الموازني أحد مسببات التضخم.
- يمكن اعتبار سعر النفط كعامل خارجي للصدمات في زيادة حجم العجز الموازني

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أسباب عدة أبرزها:

- كون عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المواضيع التي يولى لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة، خصوصا ما تعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات والتوازن في الموازنة العامة، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتنوع إيراداتها وتتميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى.
- كون أن معظم الدول تعاني من مشكل عجز الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركيز إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة، وذلك ما تعاني منه الدول النامية بوجه التحديد والجزائر بوجه الخصوص.
- كون أن العجز في الموازنة العامة يحدث تدهور في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على مستوى العام لمعيشة الأفراد.

5. مشكلة الدراسة:

- يعتبر عجز الموازنة من أكثر الاختلالات التي مست موازنات مختلف الدول سواء متقدمة أو نامية، ومن بينها الجزائر، والتي قد أثارت اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم، حيث تتميز بتطورها الذي يصيب مختلف الجوانب والمجالات، الاجتماعية كانت و السياسية و الاقتصادية، نتيجة انخفاض المواد و ارتفاع الحاجات، ولكون الإيرادات عاجزة على تغطية النفقات ما أدى إلى ارتفاع في عجز

الموازنة وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي وأثر أيضا على النشاط الاقتصادي للدولة، وأصبحت الدول تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا .

6. هدف الدراسة:

- تهدف الدراسة الي معرفة أثر العجز في الموازنة الحكومية في الطلب على النقود في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1993 -2021، بناء على معطيات وبيانات المستند إليها على أساس سنوي وقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال البيانات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والبنك الدولي.

7. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها ما يلي:

- الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته.
- ميولنا للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

8. تنظيم الدراسة:

تضم هذه الدراسة المعنونة بأشكالية العلاقة بين العجز الموازني والطلب على النقود والتي تهتم بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2021 تم تقسيمها إلى فصلين الأول عرف بالإطار النظري للدراسة والفصل الثاني بالجانب التطبيقي.

9. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي طرحت هذا الموضوع خاصة فيما يعلق بالنقود وعجز الموازنة، نظرا لأهميتها البالغة وفي هذا الجزء تناولنا بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تندرج ضمن هذا الموضوع: دراسات عربية

(1) علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي

وإدارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، 2010-2011. بينت الباحثة في هذا البحث العلاقة بين عرض النقود و القطاع الخاص في الجزائر فتحدثت عن عرض النقود ونمو عرض النقود وكما تطرقت إلى طبيعة القطاع الخاص في مختلف الأنظمة كنظام الرأسمالي و الاشتراكي وغيرهما، وفي دراسة التطبيقية تحدثت عن واقع القطاع الخاص في الجزائر وكذا عرض النقود ووضحت علاقة عرض النقود ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت إلى أن نمو عرض النقود يؤدي إلى نمو القطاع الخاص في الجزائر، لكن الواقع غير ذلك فنمو عرض النقود لا يقابله نمو قوي في القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى المناخ السائد للاستثمار في الجزائر بحيث وجدت الجزائر في المرتبة الأخيرة في الاستثمار.

(2) إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011. تحدثت الباحثة في دراسته عن دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، فأبرز أهمية ضبط المعروض النقدي لجعل كمية النقد ملائمة لمستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، بدأ بدراسة نظري للسياسة النقدية وكل ما يتعلق بها ثم انتقل إلى المعروض النقدي وضبطه وفي الأخير تحدثت عن واقع السياسة النقدية ودورها في ضبط عرض النقود في الجزائر والفرق بين دارستنا وهذه الدراسة تكمن في كون الباحثة ركز على السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم ولم يعتمد على المحددات الكلية الاقتصادية مستخدما في ذلك أسلوب تحليل التطورات التاريخية لعرض النقود والسياسة النقدية فقط دون اللجوء إلى نموذج قياسي الذي اعتمدت عليه أنا في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وهو .ARDL.

الفصل الأول

الإطار النظري لإشكالية الطلب
على النقود وعجز الموازنة

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية عن النقود:

إن الطلب على النقود من المتغيرات الهامة التي تتحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، لذلك اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة الطلب على النقود بغية تحديد الدوافع الكاملة التي تقف وراء طلب الوحدات الاقتصادية للنقود، ويرجع ذلك إلى ما للنقود من تأثيرات بالغة و معقدة على الحياة الاقتصادية مما يقتضي عدم تركها للعشوائية و بالتالي ضرورة التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، التحكم فيها والذي يعني التحكم في دقة توجيه الاقتصاد، وتعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

لهذا سنتحدث في المبحث الأول عن المفاهيم الأساسية للنقود، حيث سنتناول في المطلب الأول ماهية النقود وفي المطلب الثاني الكتلة النقدية وما يقابلها وفي المطلب الثالث نظريات الطلب على النقود.

المطلب الأول: ماهية النقود.

لقد نشأت النقود ومرت بعدد من المراحل عبر مختلف العقود الزمنية إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، لذلك تعتبر النقود أهم نظام قام الإنسان بإيجاده، وقد ساعدت النقود على تنفيذ الكثير من المعاملات والمبادلات بسهولة وفي وقت وجيز، كما أنها قللت من الصعوبات التي كانت موجودة من قبل إيجادها، مما ساهمت في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل عملية التبادل المختلفة مما شجع على زيادة الإنتاج وتقسيم العمل، لذلك سنتحدث بشكل وجيز في هذا المطلب عن ماهية النقود.

الفرع الأول: تعريف النقود.

لقد ظهرت عدة تعريفات للنقود عبر الفترات الزمنية السابقة، فمن الاقتصاديين من ركز على جوهر النقود ومنهم من ركز على الوظائف التي تقوم بها ومن هذه التعريفات:

لقد عرف 'Walke' في عبارته الشهيرة "النقود هي أي شيء تفعله النقود" وهذا تعريف واسع للنقود. أما (Keynes) فيمكن القول إن تعريفه كان الأقرب للتعريف العام للنقود حيث عرفها بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية." والاقتصادي روبرتسون يرى أن " النقود هي كل ما قبل عموماً في الدفع مقبل السلع أو الإبراء من جميع الالتزامات الأعمال".¹

كما عرفت النقود بأنها " أي شيء شاع استعماله وتم قبوله كوسيلة مبادلة أو كأداة. كذلك يعرفها الاقتصادي (Klein John) بأنها: أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون، بينما يعرفها (Shapiro Edward) بأنها أي شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون،

1- محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 3

أما الاقتصادي (James Emile) فقد عرف النقود على أنها: كل سلعة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن.¹

ومن منطلق مجموع التعاريف السابقة يمكن أن نقول إن النقود: النقود هي كل شيء يحظى بالقبول العام في التداول.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية وما يقابلها.

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للكتلة النقدية كما يلي:

- التعريف 1: تلك الكمية المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.
- التعريف 2: تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشر أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد.²
- التعريف 3: مجموع وسائل الدفع في الاقتصاد وخلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية.³

مكونات الكتلة النقدية: الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المعرفي والخزينة العامة:

أ- الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية: وتشمل ثلاثة أنواع وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي
- النقود المساعدة المتداولة
- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر فرنسا) والحسابات الجارية لأفراد والمؤسسات.⁴

1 - في قيمة النقود الأثار و العلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 15 - 16.
 2 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 1999، ص 31.
 3 - R.Penau , les institution financières, 2eme éd , Revue banque , 1982, p 14.
 4 - على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 30.

- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي
- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار
- الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:
- الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي: الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار¹.
- حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع، مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير
- الودائع لأجل: وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين الصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من الصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

العناصر المقابلة للكتلة النقدية: إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تتمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية وهذا يعني للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، وسنقوم بتفصيل لكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي²:

أولاً: ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج): إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محلياً فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها و إصدار ما قيمته بالعملة الوطنية ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال إلى الخارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك المبلغ بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة

1 - Berger, pierre, la monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982, p5.

2 - مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والانتماء، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص22.

أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتتخفف معها كمية النقود المتداولة في الداخل.¹

المطلب الثالث: نظريات الطلب على النقود.

لقد ظهرت عدة نظريات والتي جاءت بإعطاء صياغة محددة للعوامل التي تؤثر على طلب على النقود، وترجع أهمية القيام باستعراض هذه النظريات الثالث في كونها تشكل الأساس الذي قام عليه الجدل بين المدارس الفكرية المختلفة حول أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في حل المشاكل الاقتصادية وهنا سنتطرق أوال إلى نظرية كمية النقود والتي تقوم بتفسير التغيرات في الدخل النقدي والإنفاق وكمية الإنتاج ثم نظرية كينزية والتي جاءت كبديل لنظرية الكلاسيكية والتي ركزت على سعر الفائدة والتي تقرر أن هناك ثالث دوافع (بغرض المبادلات والاحتياط والمضاربة) ثم في الأخير إلى النظرية الحديثة لميلتون فريدمان.²

الفرع الأول: نظرية كمية النقود.

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العالقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار وتقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا نافذ بقاء العوامل الأخرى ثابتة ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطوراتها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك.

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستهدفت إيجاد العالقة بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الناتج من ناحية أخرى.³

مبادئ وتوصيات المدرسة الكلاسيكية: تتضمن معطيات النظرية التي تقوم عليها هذه المدرسة والتي تفسر كيفية عمل النظام الاقتصادي الحر وفق مجموعة من الفرضيات التي يمكن تحديد بعضها كما يلي :

- الحرية الاقتصادية
- عدم التدخل الدولة
- الملكية الخاصة

1 - كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015، ص-ص 35-36.
 2 - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين 2 العصرية للطباعة ونشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص43.
 3 - بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، 1 جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص-ص 24-25.

- مبدأ المنافسة الحرة
- قانون السوق
- مبدأ الربح
- مبدأ حيادية النقود

افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية: تستند النظرية النقدية الكمية إلى مجموعة من الافتراضات التي تمثل نفس الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي؛ ويمكن حصر أهم الافتراضات الكلاسيكية في الجوانب الآتية:

✓ الافتراض الأول: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها (العيني) للواقع الاقتصادي إن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط كونها وسيطاً للتبادل أو وسيلة للمبادلة، وأنها مجرد ستار أو حجاب يخفي وراء مبادلة السلع بالسلع، أما النقود فليست سوى الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق المبادلة. وهذا التحليل التقليدي إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقاً للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة ومن ثم يعامل على أنه ثابت، خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة¹.

✓ الافتراض الثاني: ثبات سرعة دوران النقود نقصد بسرعة دوران النقود (v) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية النقود أو بتغير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغييرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقديم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الأجل القصير².

1- حمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص-ص 341-342.

2- حمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص-ص 9-97.

✓ الافتراض الثالث: ارتباط تغير المستوى العام لأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام لأسعار، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على مستوى العام لأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P)، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) سرعة دوران (V) ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة، وليس سببا، لمقدار وكمية النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام لأسعار متغير تابع. كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (P)، (M) تعد ذات اتجاه واحد MP

معادلة التبادل لفيشر: يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظرياتهم، وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام لأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911م من قبل الاقتصادي الأمريكي آرثر فيشر الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر النيوكلاسيكي¹.

وتنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام لأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $MV=PT$ كمية النقود المتداولة، وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية²
V: سرعة تداولها وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى
P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخلت النقود المصرفية في التبادل فأصبحت المعادلة: $PT'=V'M+MV$: النقود القانونية

1- محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص283
2سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص-ص 147-148.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول عجز الموازنة

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

تعددت المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة ومن أبرزها:

عجز الموازنة هو عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العمومية¹ إذ يعبر عن الحالة أو الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات العامة²

أو بمعنى آخر يعبر عن فائض إنفاق القطاع العام على الإيرادات، كما يطلق على عجز الميزانية أيضا اسم الدين القومي عندما يرتبط بإنفاق الحكومة³

كما يعرف أيضا "بأنه انعكاس قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة"⁴

ويقصد به من ناحية أخرى "بأنه قصور الإيرادات العامة المقدر للبلد عن سداد النفقات العامة المقدر، أي أنها الحالة المالية للبلد التي تكون عندها المبالغ المستلمة من قبل الحكومة أقل من نفقاتها، أن يكون الدخار الحكومي سالبا عندما تكون نفقات البلد أعلى من إيراداته.

ويقصد أيضا به "هو المعنى البسيط للنتائج النقدي من زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية عادة سنة مالية، أو بمعنى آخر الناتج السلبي من العمليات النهائية العامة"⁵

ويأخذ العجز في الموازنة العامة بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكليا أي ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة، والثاني يكون مؤقت ناتج عن إتباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها لإحداث العجز في الموازنة العامة⁶

وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن أن نقول "أن عجز الموازنة هو ارتفاع الكبير للنفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة بحث تعجز الإيرادات العامة تغطية الزيادة في النفقات".

1- زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر. مجلة آفاق علمية المجلد 11، العدد (02)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019، ص 319.

2- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا، مجلة كلية البنات للعلوم الإنسانية، العدد (21)، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 921.

3 - Hemera Nayab, The Relationship between budget deficit and economic growth of pakistana, Journal of Economic and sustainable development, Vol 6, (No11), Peshawar, Pakistan, 2015 ,87.

4- رقيب نريمان، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، المعارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، جوان، 2017، ص 162.

5- عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 214.

6- بن البار أمحمد، قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص 262.

المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة في المذاهب الاقتصادية

تري المدرسة الكلاسيكية ان الموازنة العامة لابد ان تتصف بالتوازن، بحث لا تسمح هذه المدرسة بحدوث العجز أو الفائض وعلى هذا أساس تبنت العديد من المبادئ تنطلق من ضرورة ألا يتخطى دور الدولة مفهوم الدولة الحارسة، ويتحدد دورها بالوظائف الكلاسيكية: اللامن والدفاع والقضاء أي ان يكون دور المالية العامة حيادياً. نابع من إيمانها المطلق بمبدأ الحرية الاقتصادية و قانون ساري العرض يخلق الطلب و يساويه) و ان حالة الاستخدام الممثل متحققة طالما بقيت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي، كما أنه راجع ايضاً الى نظرتها ان الإنفاق العام التي تختص به الدولة إنفاق استهلاكي تذييري لعدم كفاءة الدولة قياساً بكفاءة القطاع الخاص، و بضوء ذلك كان عجز الميزانية العامة في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيس الذي يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد او الاقتراض و ما كلتا الحالتين فالأمر يترتب عليه ارتفاع الاسعار و تدهور القيمة الحقيقية للعملة و يدعو الى مزيد من الانفاق مما يولد الحركة الحلزونية للتضخم، كما يؤدي الى تناقص الموارد و الاموال لدى القطاع الخاص الذي يتميز بكفاءة استغلاله للثروة.¹

اما المدرسة الكنزوية التي وجدت من الظروف التي احاطت بالأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1969 مدخل لتوجيه الانتقادات لفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية، فقد اكدت على أن حالة الاستخدام الكامل غير ان العرض لا يخلق الطلب، وان المشكلة الاساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال.

واستناداً على ذلك لابد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغض النظر عن توازن الميزانية العامة من عدمه، وبالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود ولمعالجة التوازن العام للاقتصاد الذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الميزانية العامة امراً ثانوياً هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلها فعالاً وزيادة اتفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد او القروض. وطبقاً لكنز فان الميزانية العامة اصبحت سلاحاً هاماً لمواجهة عدم الاستقرار وان الاتفاق العام والضرائب يتحددان طبقاً لاحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة، أي ان التوازن الاقتصادي العام أصبح هو الأساس وتوازن الميزانية العامة مبدأً، ثانوي وبعبارة أخرى، لابد ان تقوم الدولة بإحداث عجز في ميزانيتها وتزيد نفقاتها بطرح كميات جديدة من النقود في التداول لزيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في ظروف الكساد. وطبقاً لذلك ولد مفهوم المالية المتدخلة التي تنادي بضرورة وجود عجز في الميزانية يتم تغطية بالقروض والإصدار النقدي الجديد مع ضرورة تخفيض الضرائب من اجل تحقيق زيادة في مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة. وبعبارة اخرى فقد دعى كنز الى استخدام الميزانية العامة سلاحاً لمواجهة مشكلات التغير الدوري الا انه لم يدع الى اتباع سياسة العجز بشكل مستمر فهو يدعو الى سياسة مالية ونقدية توسعية في مدة الكساد والى سياسة مالية ونقدية انكماشية عند فترات الرخاء وظهور مخاطر التضخم. كل هذا نجده واضحاً في الميزانيات العامة للدول الرأسمالية

1 - فرهود، د. محمد سعيد، "مبادئ المالية العامة"، جامعة حلب، 1979، ص24.

الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وان معدلات نمو الناتج والدخل ومستوى الاستخدام كانت تفوق معدلات نمو العجز الذي كان في حدود آمنة ومعقولة.¹

و مع ظهور ظاهرة التضخم الركودي في منتصف السبعينيات ووجهت الى نظرية العجز المنظم العديد من الانتقادات من لدن المدرسة النقدية التيارات المعاصرة للمدرسة النيوكلاسيكية التي تركز بشكل كبير على النقود و السياسة (النقدية و قائدها فريدمان و هايك و غيرهما، و نادوا بضرورة التوسع في تحرير الأسواق و رؤوس الاموال و الاقتصاد من أي قيود و اعادة هيكلة الاقتصاد طبقا لذلك و رأوا ان ذلك يحقق اعلى مستويات الاداء الاقتصادي و الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية في تقديرهم يتحدد بمكافحة التضخم و الاستقرار النقدي من خلال ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الاجمالي. و يرون بان معالجة العجز لا تتم الا بمراحل تستهدف تخفيض نسبة العجز الى الناتج القومي الاجمالي تدريجيا من خلال تخفيض واضح في الانفاق العام الجاري لاسيما الموجه الى الجوانب الاجتماعية و الدعم المقدم لإشباع حاجات عامة.²

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة وآثاره

الفرع الثاني: أسباب عجز الموازنة

الزيادة في معدل نمو الإنفاق العام راجع لعدة عوامل وهي كالتالي:

أ- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية:

لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات وهذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، حيث إذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تسدد التزاماتها الخارجية ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، أما إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكنها أيضاً تحقيق أهدافها التنموية، وأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة من خلال حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون تظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية ارتفع معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون.³

1 - محمد عبد العزيز ود. على تنفيقي، "اصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود الرياض، 2003، ص: 239-241.

2 - زكي رمزي علاج الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموى، دار المدى للثقافة دمشق، 2000، ص5

3 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر _تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2013_2014)، ص 122.

ب- الإنفاق العسكري:

الإنفاق العسكري له دور كبير في تفاقم حجم الإنفاق العام وزيادته بمعدلات كبيرة في أغلب الدول النامية، وخاصة تلك الدول التي تعاني من توترات مستمرة سياسية وعسكرية، ولا يقتصر الإنفاق العسكري على بنود الإنفاق الخاصة بالمرتبات والاحتياجات من السلع والخدمات، بل يمتد الأمر ليشمل مخصصات الاستيراد من السلاح والعتاد وتكاليف الصيانة...، وخطورة هذا النوع من النفقات أنها تتم عادة بالعملة الأجنبية¹

ت- اتساع نمو العمالة الحكومية:

حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية²

ث- الأزمات الاقتصادية:

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على تادية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية، وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة حجم الإنفاق العام لعلاج آثارها في صورة إعانات للعمال العاطلين، ونفقات لإعادة النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، ومن بين هذه الأزمات الأزمة الاقتصادية والعالمية التي عصفت بأسعار النفط في سنة 2014³

ج- التوسع في النفقات غير الضرورية

يعد الإسراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام، وبالتالي يعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة⁴

- 1 - محمد حسين محمد تنيرة، استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل الاقتصادية والإسلامية عرض تجربة ماليزيا، العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، (2019)، ص 75.
- 2 - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، العدد 14. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2013، ص 106.
- 3 - كركودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013_2014)، ص 174.
- 4 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر، المرجع السابق، ص 123.

ح- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على المستهلك:

كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق، فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.¹

خ- سياسة التمويل بالعجز:

تعد سياسة التمويل بالعجز آلية من آليات تمويل برامج التنمية بهدف كسب الوقت عند تكوين رأس المال، أي العمل على صناعة العجز قصداً في الموازنات العامة يتم تمويله من خلال زيادة الائتمان المصرفي وطباعة النقد، وذلك لأن الدول النامية لديها موارد غير مستغلة كثيرة، وبالتالي فإن سياسة التمويل بالعجز سوف تعمل على زيادة الطلب على تلك الموارد، ومن ثم ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال.²

د- التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود:

يؤدي تدهور القوة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام من خلال دفعه نحو التزايد في الموازنة العامة، بحيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، ومع اشتداد الضغوط التضخمية تضطر الدولة كثيراً إلى تقرير علاوات غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تقوم أيضاً بزيادة مخصصات الدعم السلعي وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة، وتتنخفض الإيرادات الحقيقية الضريبية للدولة. كما يؤدي تدهور قيمة العملة إلى زيادة مدفوعات خدمة الدين، بالإضافة إلى زيادة تكلفة الواردات الاستهلاكية خاصة من السلع الغذائية³ العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة:

إن من أسباب العجز في الموازنة هو تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة، ومن بين أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض هذه الأخيرة هي كما يلي:

أ- ضعف الجهد الضريبي:

من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، وفي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب على مختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

1 - نفس المرجع.

2 - محمد حسين محمد تنيرة، المرجع السابق، ص 75.

3 - كركودي صبرينة، المرجع السابق، ص 175.

ب- جمود النظام الضريبي:

عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفاً يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة¹.

ت- التهرب الضريبي:

ظاهرة التهرب الضريبي تعد ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، حيث يقلص التهرب الضريبي من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة².

ث- ظاهرة المتأخرات المالية:

يقصد بها التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها³.

ج- التدهور الواضح في التحصيل الضريبي الناجم عن التدهور في الأسعار العالمية للمواد الخام:

تمثل المواد الخام مورداً رئيسياً في العديد من الدول النامية، حيث أن الانخفاض في الأسعار أدى إلى خسارة الدول للكثير من الموارد المالية سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، فلما تكون الدولة هي المالكة لمصادر الإنتاج كملكيتها لحقول إنتاج البترول تكون خسارة مباشرة، وأما الخسارة غير مباشرة فتكون عند انخفاض الضرائب على أرباح الشركات التي تعمل في إنتاج وتصدير هذه المواد، ويزداد هذا الأمر تعقيداً لما يكون المصدر الرئيسي للبلد متأتي من مادة واحدة أو مادتين من المواد الخام، وأن تدهور الأسعار لهذه المواد يعتبر بمثابة كارثة اقتصادية تعود على الدولة، وذلك نتيجة لانخفاض مستويات الدخل والإنفاق مما يعود بالأثر السلبي على الحصيلة الضريبية المباشرة وغير المباشرة⁴.

- 1 - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، المرجع السابق، ص 106.
- 2 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر، المرجع السابق، ص 125.
- 3 - حليمي حكيمة _باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001 - 2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة(40)، 40. جامعة حماة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان، 2018، ص 142.
- 4 - محمد حسين محمد تنيرة، المرجع السابق، ص 77.

الفرع الثاني: آثار عجز الموازنة

للعجز تأثيرات متعددة تعتمد وتتحدد بطريقة تمويله التي تتم بسبل متعددة (يعتمد اختيار أحدها على حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية واهداف السياسة الاقتصادية ومستويات التضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك فالتمويل يتم من خلال الاقتراض من مصادر داخلية (بنك مركزي مصارف تجارية، مؤسسات غير مصرفية).¹

وقد يتم من خلال مصادر خارجية او السحب من الاحتياطيات والاستثمارات الخارجية، وبعد هذا التمويل للعجز تمويل غير تضخمي، أو أن يتم التمويل بزيادة الاصدار النقدي وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة وبعد تمويلًا تضخميًا، فالعجز في ضوء ذلك يولد ظاهرة الدين الداخلي او الخارجي أو الاثنين معًا. وينظر الى ظاهرة الدين العام الناتجة عن العجز بشكل تراكمي لا تدقيقي اي ان عجز كل سنة يضاف الى دين السنة السابقة فيزداد رصيده، ومن جانب آخر يزيد من خدمة فوائده وهكذا يرتفع عجز السنة اللاحقة وهذا هو التأثير السلبي الأول والناتج عن العجز. كما ان اختيار الاسلوب غير التضخمي لتمويل العجز الاعتماد علي الاحتياطيات الدولية، تصفية الاستثمارات الخارجية التي تمتلكها الدولة ، الاقتراض الخارجي والداخلي له تأثيرات عده، فالاعتماد علي الاحتياطيات الدولية في التمويل قد يؤدي الى استنزافها مما يولد مخاطر خسارة ما تؤديه هذه الاحتياطيات من مهام متعددة كالدفاع عن سعر الصرف او تجنب اللجوء الى الاقتراض الخارجي بأسعار فائدة مرتفعة أو تحاشي السياسات الانكماشية وعدم الضغط على الواردات باستخدام هذه الاحتياطيات التي تعد صمام امان و اطمئنان للجهات الدائنة وأسواق النقد الدولية. اما الاعتماد على تصفية الاستثمارات التي تمتلكها الدولة في الخارج لتمويل العجز في الميزانية العامة فقد يؤدي أولاً الى خسارة ما تكره هذه الاستثمارات من عوائد مما شكل عليه جديد على الميزانية العامة. اما لو اعتمد على الاقتراض الداخلي الذي تتطلب فعاليته ونجاحه على جملة من العوامل أهمها استقرار قيمة العملة وايجابية معدلات الفائدة ونشاط الاسواق المالية والثقة بالحكومة وغيره)، فأهم نتيجة تصل اليها هي زيادة علبه الدين المحلي وارتفاع معدلات الفائدة وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية، اضافة الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب رؤوس الأموال والاعنياء (1)

من جانب آخر عادة ما يؤدي العجز في الميزانية العامة الى التضخم لزيادة الطلب على العرض الزيادة الناتجة العام على اليراد العام، خاصة لو اعتمد على التمويل التضخمي للعجز من خلال اللجوء الى زيادة عرض النقد (زيادة الاصدار النقدي والائتمان المصرفي) الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية الغالبية المواطنين، وتدهور سعر صرف العملة المحلية يرافق ذلك نتائج سلبية على اسعار الاستيرادات وغيره، وإضافة عبده جديد على سياسة الدولة النقدية. كما انه سيؤدي الى زيادة ظاهرة

1 - حامد و احمد زهيرة "المسن المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 236 .

الدوارة (تفضيل العملة الأجنبية على المحلية) وزيادة في تفاوت توزيع الدخل القومي، ومن جانب آخر سيجبر هذا الوضع الحكومة على تقليص مشاريعها القائمة وعدم تحفيزها للمباشرة في استثمارات جديدة تبعا لزيادة كلفة الإنشاء والإنتاج.

خلاصة القول ان تفاقم عجز الميزانية العامة سنة بعد أخرى وتحوله الى عجز هيكلي مستمر ذي تكلفة باهظة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تهدد الاستقرار المالي والنقدي والتنموي وتتطلب التصدي والمعالجة قبل استفحال المشكلة وتعقدها. أما القليل من العجز في الميزانية العامة مع عدم وصول الاقتصاد الي مرحلة الاستخدام الكامل التي تكون عندها مرونة العرض الكلي منخفضة) فهو مفيد ويمكن ان يصلح الاحوال الاقتصادية ويدعم جهود التنمية الاقتصادية شريطة ان لا يفلت الزمام ويتحول الى عجز هيكلي.



تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لإشكالية الطلب على النقود وعجز الموازنة، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العالقة بين الطلب على النقود و عجز الموازنة إلى صورة نموذج رياضي يسهل علينا القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنموذج ARDL وطرق تقديره ثم قمنا بدراسة تحليلية للمتغيرات المدروسة و بعد ذلك ذهبنا إلى الدراسة القياسية بتباع خطوات نموذج ARDL من دراسة الاستقرارية ثم دراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار التكامل المشترك وتحليل نتائجها، إضافة إلى تحليل معامل تصحيح الخطأ وباقي اختبارات نموذج الدراسة، وفي الأخير عرضنا نتائج الدراسة في خالصة الفصل .

النموذج والأدوات المستخدمة:**نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع: ARDL**

طور هذا النموذج من قبل كل من 1997 pesran و 1998 shin and sun و يتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وانه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2) I فنموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي سنذكرها لاحقاً1.

ويتم اختبار التكامل بواسطة نموذج ARDL باستخدام أسلوب اختبار ال حدود Bound test الذي وضعه 2001 pesaran وذلك بدمج نماذج الانحدار الذاتي autoregressive model ونماذج الأخطاء فترات الإبطاء الموزعة distributed lag model في هذه المنهجية وهنا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطاءها بفترة واحدة أو أكثر.

ويعد نموذج ARDL متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالميزات التالية :

- كون نموذج ARDL يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو من درجة الأولى .

1كريم سالم حدين و حيدر طالب موسى "محددات النمو الاقتصادي في العراق " دراسة قياسية -"2016

- يأخذ نموذج ARDL العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام
- من خلال نموذج ARDL يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج وبذلك فإن نموذج ARDL له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.
- يعد نموذج ARDL من أكثر النماذج أهمية في التطبيق عند تحديده التكامل المشترك وخصوصا في العينات الصغرى.

ويتم استخدام النموذج على ثلاثة مراحل أساسية و التي هي كالتالي¹:

مرحلة الأولى: إجراء اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد UECM الذي يأخذ الصيغة أدناه بافتراض العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تمثل كل من λ_1 أو λ_2 معاملات العلاقة طويلة الأجل .

وتمثل β أو θ معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

فيما يمثل Δ الفروق الأولى للمتغيرات.

بينما تمثل كل من $m.n$ فترات الإبطاء الزمني (وليس من الضرورة أن تكون فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المتغيرات في المستوى والعدد نفسه ($n \neq m$))، تمثل حد الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت وليست ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

بعد هذه الخطوة يتم التحقق من وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل فيما بين المتغيرات باستخدام أسلوب اختبار الحدود **bound test** المستند على اختبار **F** واختبار **WALD** الذي يختبر فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات في الصيغة أعلاه من خلال .

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $h_0 : 1\lambda = 2\lambda = 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $h_1 : 1\lambda \neq 2\lambda \neq 0$

عند تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية هي تقدير المعادلة طويلة الأجل .

1جدي الشورجي، "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2017 ص 19-20.

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من α_1 و α_2 معاملات التغيير و تشير q و p إلى فترات الإبطاء للمتغيرات و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي ويتم اختيار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL وفقا لعدة معايير منها معيار Akaike AIC أو معيار SBC وذلك يتم قبل تقدير النموذج المحدد بطريقة OLS لغرض إلغاء الترابط التسلسلي . أو الذاتي في الأخطاء العشوائية و يوصي كل من Pesaran و shim باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.

أما في المرحلة الثالثة فيتم استخلاص مواصفات نموذج ARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقا للصيغة أدناه .

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \alpha_2 \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1}$$

حيث أن ψECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ و جميع معاملات المعادلة قصيرة الأجل هي معاملات تعبر عن تقارب النموذج لحالة التوازن Equilibrium و تمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال Disequilibrium في الأجل القصير للوصول لحالة التوازن في الأجل الطويل .

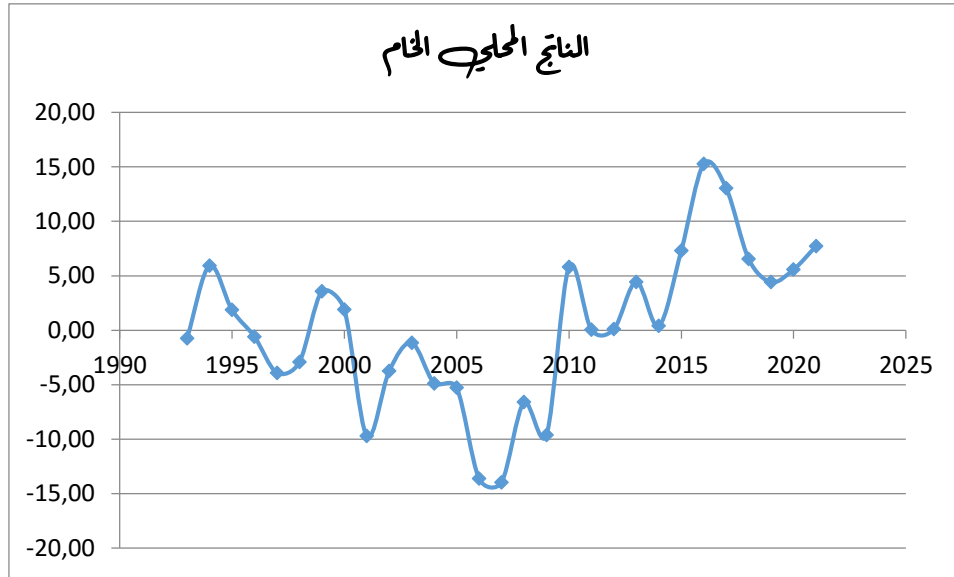
متغيرات الدراسة :

تعني فترة الدراسة المدى الزمني الممتد من سنة 1993 إلى سنة 2021 باستخدام بيانات سنوية لعدة متغيرات (معدلات لتضخم، معدلات العجز الموزاني ، أسعار الصرف الحقيقية، أسعار البترول) حيث تم الاستعانة بالبيانات السنوية الخاصة بوكالة الطاقة الدولية IEA لاستخراج البيانات السنوية لسعر النفط برنت الذي يقترب تسعيره كثيرا من سعر نفط الجزائري، أما البيانات السنوية لكل من التضخم و سعر الصرف الحقيقي تم استخراجها من موقع البنك الدولي IFS .

سوف نقوم بعرض تطور متغيرات الدراسة الخاصة بموضوعنا والتي سنعرضها كالتالي :

أولاً: الناتج المحلي الخام.

الشكل رقم (1) : تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر من 1993 إلى 2021 .

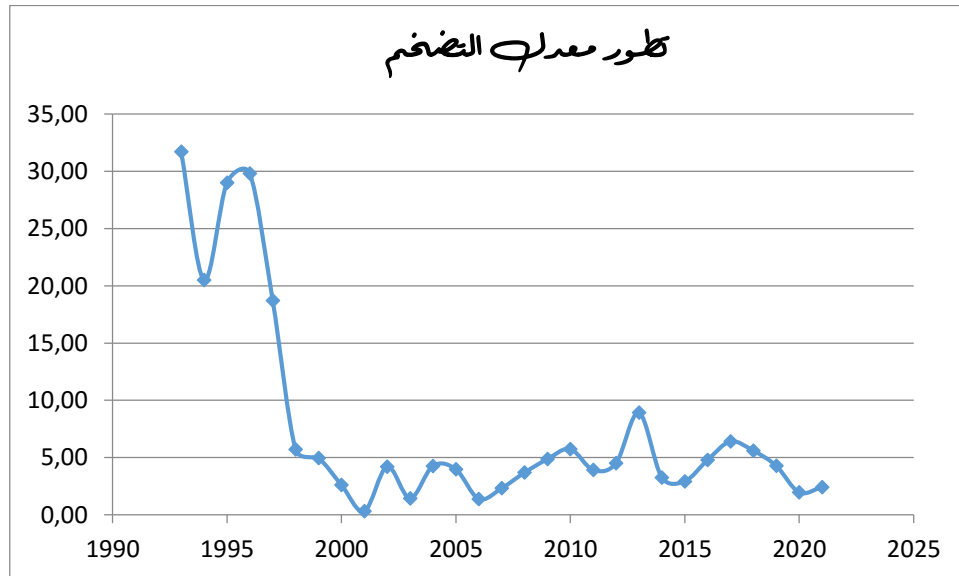


المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الخام الجزائري في تدبب منذ سنة 1990 جراء إصلاحات صندوق النقد الدولي ويظهر جليا في معدلات النمو الاقتصادي في الشكل أعلاه كما يتضح الفارق في المعدلات مقارنة بالمستويات أسعار النفط نظرا لاعتماد الجزائر على صادراتها من البترول أي أن تطور الناتج المحلي الخام مرتبط بعلاقة طردية بأسعار النفط .

ثانيا : التضخم .

الشكل رقم (2) : تطور معدل التضخم في الجزائر من 1993 إلى 2021 .

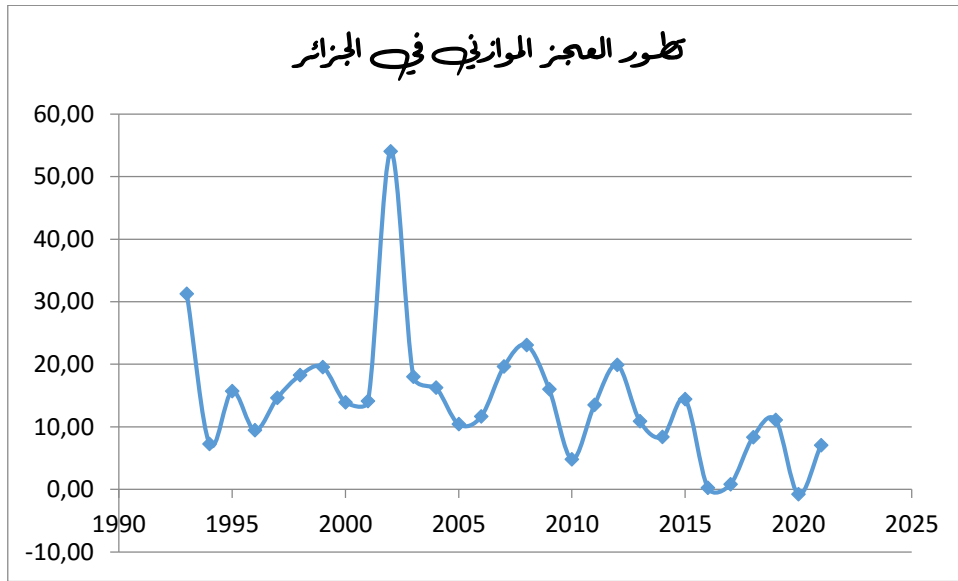


المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 9 و بالاعتماد على بيانات IFS

بعد الإصلاحات المعلنة من طرف صندوق النقد و البرنامج المعتمد من طرف البنك الدولي نلاحظ استقرار ملحوظ لمعدلات التضخم بعد سنة 1997 ماعدا بعض المتغيرات التي لا تتجاوز مجال 5% علما أن الهيئات المالية الدولية تؤكد على مراجعة المستويات العامة للأسعار من خلال خفض حجم الدعم للمواد الاستهلاكية والصدمات التي يتعرض لها سعر الصرف الجزائري .

ثالثا : العجز الموازني .

الشكل رقم (3) : تطور العجز الموازني في الجزائر من 1993 إلى 2021 .

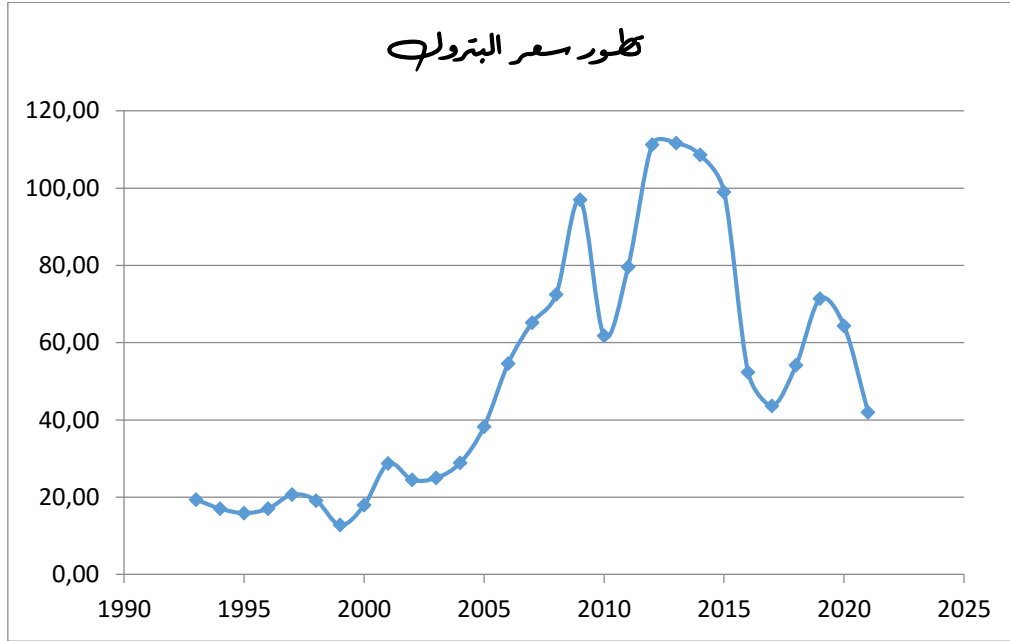


المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 9 و بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

الملاحظ من الشكل رقم 3 أن الدولة أو الحكومة الجزائرية تحاول جاهدا تخفيض حجم العجز الموازني و الراجع لتكلفة الباهظة لبعض المشاريع القاعدية التي تقرها الحكومة سنويا علما أن حجم الإنفاق في الجزائر متزايدة منذ سنة 1999 من خلال المخططات الخماسية التي اعتمدها قصد زيادة الإنتاج خارج قطاع المحروقات .

رابعاً : سعر البترول .

الشكل رقم (4) : تطور سعر البترول في الجزائر من 1993 إلى 2021 .



المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 9 وبالاعتماد على بيانات الوكالة العالمية للطاقة.

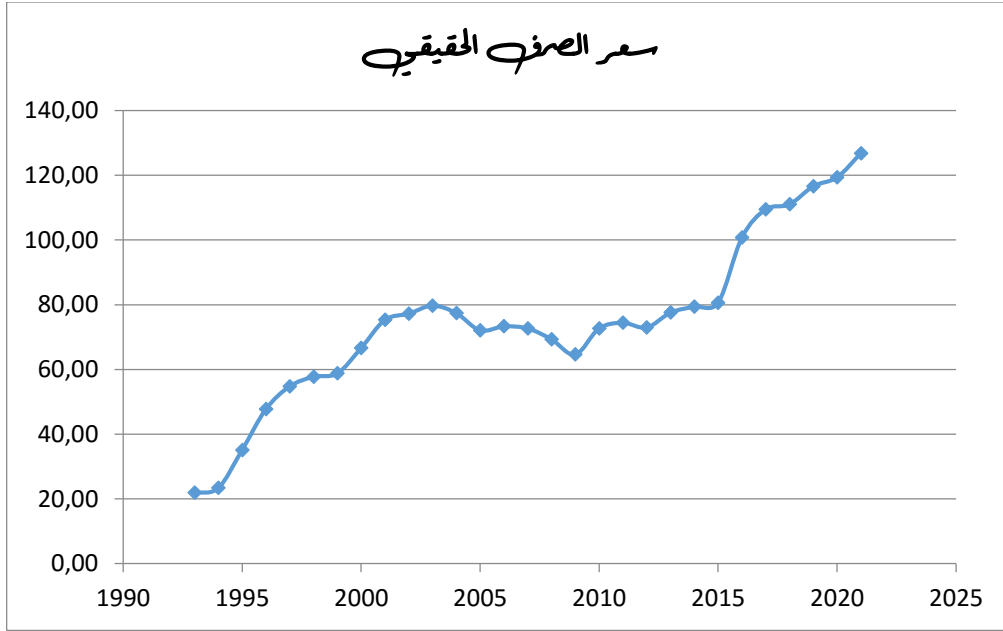
من خلال الشكل أعلاه، يمكن القول أن سعر البترول خلال الفترة 1993 إلى نهاية سنة 1999 شهدت عدم الاستقرار حيث لم تكن الأسعار على وتيرة واحدة، بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار النسبي تارة أخرى والتدهور الشديد أواخر التسعينات تارة ثالثة. حيث سجل أسعار مرتفعة سنة 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت، ليسجل بعد ذلك تراجعاً مستمراً إلى غاية سنة 1994، لكن خلال سنتي 1995 و1996 عرفت أسعار البترول تحسناً طفيفاً بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط ليتراجع بعد ذلك ويسجل أدنى قيمة له سنة 1998 بسبب القرار الذي اتخذته منظمة الأوبك في جوان 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من النفط بنسبة 10%.

ثم عرفت أسعار البترول خلال سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 ارتفاعاً ملحوظاً فسر بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم في تلك الفترة التي تميزت بهجمات 11 سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، وعلى إثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008، فقد انخفضت أسعار البترول سنة 2009، لتستعيد بعد ذلك الأسعار عافيتها وتحقق أرقاماً قياسية حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بسبب مخلفات الثورة الليبية. وخلال الفترة 2014-2017 شهدت أسعار البترول هبوطاً مطرداً، بسبب التفاعل بين العرض والطلب وتأثير نشاط المضاربيين وطفرة البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ووفرة الإمدادات النفطية لتتحسن أسعار النفط سنة 2018، لكن سرعان ما

عرفت تراجعاً سنة 2019 بسبب انخفاض في أسعار الطاقة بشكل عام، ليستمر في الانخفاض ويسجل سنة 2020 أدنى قيمة له منذ 2004 حين وصل سعر البرميل إلى 42,12 دولار وهذا بسبب الأزمة الصحية العالمية أو ما يعرف بجائحة كوفيد_19 (كورونا) ليرتفع إلى 70,72 دولار سنة 2021 بسبب تزايد الطلب العالمي على البترول الجزائري نتيجة تحسن الحالة الصحية والاقتصادية العالمية .

خامساً: سعر الصرف الحقيقي .

الشكل رقم (5) : تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1993 إلى 2021 .



المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 9 و بالاعتماد على بيانات IFS

الشكل رقم 5 يبين تطور سعر الصرف الحقيقي منذ سنة 1993 إلى غاية مدة انتهاء الدراسة وتظهر جليا الفوارق بين 1993 و 1997 نظرا للعودة الحقيقية للدينار الجزائري من خلال ما أقرته إعادة جولة الديون الجزائرية .

أم بعد 1999 فإن الجزائر خفضت من قيمة عملتها نظرا لعدم توفر المعايير التي تسمح باستقرار قيمة العملة أو انخفاضها والمبنية أساسا على حجم الإنتاج وزيادة احتياطي الصرف الأجنبي كما أن الطلب على العملة الجزائرية يبقى متذبذبا نظرا لعدم زيادة حجم الإنتاج الحقيقي خارج قطاع المحروقات.

اختبارات إستقرارية

يستخدم البحث اختبار ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey-Fuller test (ADF)** للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية. وهو من الاختبارات التي يجب القيام بها قبل الشروع في اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**) وذلك لمعرفة إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى أو مستقرة في الفرق الأول أو مستقرة في الفرق الثاني. فإذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في المستوى (**level**) والبعض الآخر مستقرة في الفرق الأول (**first difference**) فإنه يجب استخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**) في تقدير النموذج ولا يمكن استخدام الأساليب التقليدية . وذلك لأن الأساليب التقليدية تصلح إذا كانت المتغيرات لها نفس الرتبة أي أن كل المتغيرات مستقرة في المستوى أو مستقرة في الفرق الأول، فعلى سبيل المثال إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى نستخدم **VAR model** .

إستقرارية متغيرات الدراسة من الدرجة (0) :

الجدول رقم (1) : اختبارات ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج عند المستوى .

المتغير	الاحتمال	القيم الحرجة			القيمة المحسوبة
		1%	5%	10%	
سعر الصرف	0.8391	-3.689194	-2.971853	-2.625121	-0.667567
سعر النفط	0.5178	-3.689194	-2.971853	-2.625121	-1.502285
التضخم	0.0466	-3.689194	-2.971853	-2.625121	-3.005408
العجز الموزاني	0.2342	-3.689194	-2.971853	-2.625121	-2.132599

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews9

يوضح الجدول رقم 1 نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أين نلاحظ أن معدل التضخم مستقر عند المستوى نظرا للاحتمالية الأصغر من 5% و القيمة المحسوبة التي هي أصغر من القيم الحرجة عند ثلاث مستويات .

أم بالنسبة لباقي متغيرات الدراسة المتمثلة في العجز الميزاني، سعر النفط، سعر الصرف غير مستقرة عند المستوى ويتجلى ذلك في الاحتمالية الأكبر من 5% والقيم المحسوبة الأكبر من المستويات الثلاث وبما أن متغيرات النموذج تختلف من حيث درجة الإستقرارية لا يمكن استخدام الأساليب التقليدية في تقدير النموذج وذلك لان بعض المتغيرات مستقرة في المستوى و البعض الآخر مستقر في الفروق

الأولى و بالتالي يجب استخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 2 .

إستقرارية متغيرات الدراسة من الدرجة (1) :

الجدول رقم (2) : اختبارات ديكي فولر الموسع لمتغيرات النموذج عند الفروق الأولى .

المتغير	الاحتمال	القيم الحرجة			القيمة المحسوبة
		1%	5%	10%	
سعر الصرف	0.0118	-3.699871	-2.976263	-2.627420	-3.629426
سعر النفط	0.0021	-3.699871	-2.976263	-2.625121	-1.502285
العجز الموزاني	0.0000	-3.699871	-2.976263	-2.627420	-6.336204

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews9

اختبار bound test :

يستخدم هذا البحث اختبار الحدود (Bound Test) مع الإجراءات المقدمة بواسطة (Pesaran et al., 2001) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة: الناتج المحلي الخام، سعر النفط، سعر الصرف، العجز الميزني، التضخم وللتأكد من وجود تكاملة مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات نقارن بين قيمة F المحسوبة من اختبار الحدود (Bound Test) وبين قيم F الجدولية (قيم الحد الأدنى و الأعلى) المقدمة بواسطة (Pesaran et al., 2001)، واختبار الحدود (Bound Test) هو في الواقع اختبار للفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة (H0) ضد الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (H1) على النحو التالي :

$$H0: B1i = B2i = B3i = B4i = B5i = 0$$

$$H1: B1i \neq B2i \neq B3i \neq B4i \neq B5i \neq 0$$

وقدم (Pesaran et al., 2001) نوعين من القيم الحرجة لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات : الحدود الدنيا للقيم الحرجة I(0) والحدود العليا للقيم الحرجة I(1) . وعندما تكون قيمة F المحسوبة من اختبار الحدود أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة، يتم رفض الفرض العدم H(0) وقبول الفرض البديل H(1) والقائل بوجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين المتغيرات . اما إذا كانت قيمة F المحسوبة

من اختبار الحدود أقل من الحدود الدنيا للقيم الحرجة، فلا يمكن رفض الفرض العدم (H0). وهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول رقم (3) : اختبار الحدود لنموذج الدراسة .

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.781340	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	25		Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews9

ونلاحظ من الجدول رقم 3، أن قيمة F المحسوبة هي 6.78 أكبر من كل قيم الحد الأعلى I(1) عند مستويات المعنوية، 1% 2.5% 5% 10% مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين العجز الموازني وباقي متغيرات الدراسة المتمثلة في (سعر النفط، سعر الصرف، التضخم)

تحديد معادلة قصير الأجل و طويلة الأجل :

الجدول رقم 4 : تقدير المعلمات الأجل القصير والأجل الطويل لنموذج الدراسة وفقا لمنهج ARDL

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-46.30540	12.01667	-3.853430	0.0084
FDF(-1)*	-1.729695	0.379205	-4.561365	0.0038
PR(-1)	0.838483	0.282145	2.971814	0.0249
EXCH(-1)	0.364033	0.114683	3.174249	0.0192
OIL(-1)	0.110269	0.029327	3.759960	0.0094
D(FDF(-1))	0.567202	0.282951	2.004593	0.0918
D(FDF(-2))	0.575927	0.245380	2.347081	0.0573

D(FDF(-3))	0.819404	0.276544	2.963016	0.0252
D(PR)	0.555723	0.323341	1.718689	0.1365
D(PR(-1))	-0.001020	0.182480	-0.005589	0.9957
D(PR(-2))	-0.807170	0.202086	-3.994184	0.0072
D(EXCH)	0.263069	0.235812	1.115587	0.3073
D(EXCH(-1))	0.479506	0.225746	2.124096	0.0778
D(EXCH(-2))	0.084223	0.204676	0.411493	0.6950
D(EXCH(-3))	1.009192	0.311245	3.242439	0.0176
D(OIL)	-0.087650	0.068212	-1.284956	0.2462
D(OIL(-1))	-0.044375	0.080759	-0.549476	0.6025
D(OIL(-2))	-0.061016	0.078886	-0.773466	0.4686
D(OIL(-3))	0.360726	0.138724	2.600312	0.0406
* p-value incompatible with t-Bounds distribution .				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR	0.484758	0.154887	3.129749	0.0203
EXCH	0.210461	0.035486	5.930796	0.0010
OIL	0.063751	0.018873	3.377819	0.0149
C	-26.77086	2.992049	-8.947331	0.0001
$C = FDF - (0.4848*PR + 0.2105*EXCH + 0.0638*OIL - 26.7709)$				

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews9

يوضح الجدول رقم 4 العلاقة بين العجز الموازي ومتغيرات الدراسة في الأجل الطويل في جزءه الأول باستخدام نموذج ardl ونلاحظ أن العلاقة بين العجز الموازي وسعر النفط التضخم سعر الصرف متوافقة مع النظرية الاقتصادية .

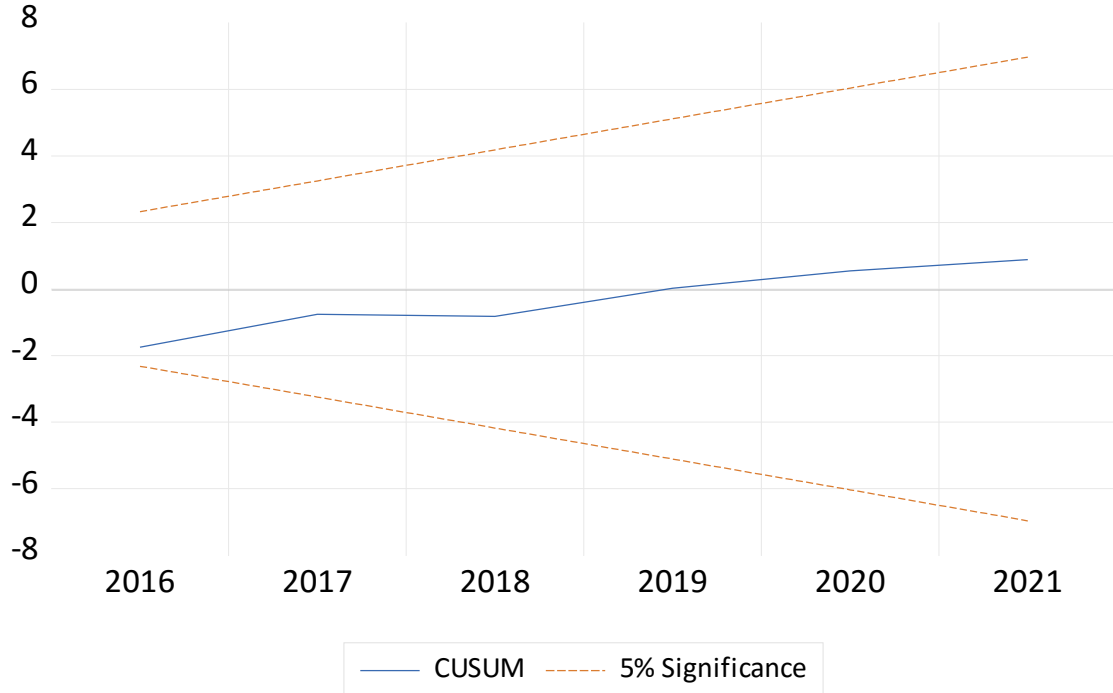
حيث توجد علاقة طردية بين سعر الصرف و العجز الموازي معرفة بالاحتمال 0.001 الأصغر من 5% والعلاقة الطردية بين التضخم وسعر النفط مع المتغير التابع المتمثل في العجز الموازي الذي يعبر عنه من خلال الاحتمالات 0.0203 و 0.0149 على التوالي والأقل من 5%.

أما بالنسبة للعلاقة بين العجز الموازني والمتغيرات المستقلة للدراسة فنظهر في الجزء العلوي من الجدول رقم 4 تأكد توافق نتائج الدراسة مع النظرية الاقتصادية حيث توجد علاقة طردية بين العجز الموازني و سعر الصرف و سعر النفط و التضخم .

اختبار استقرار النموذج :

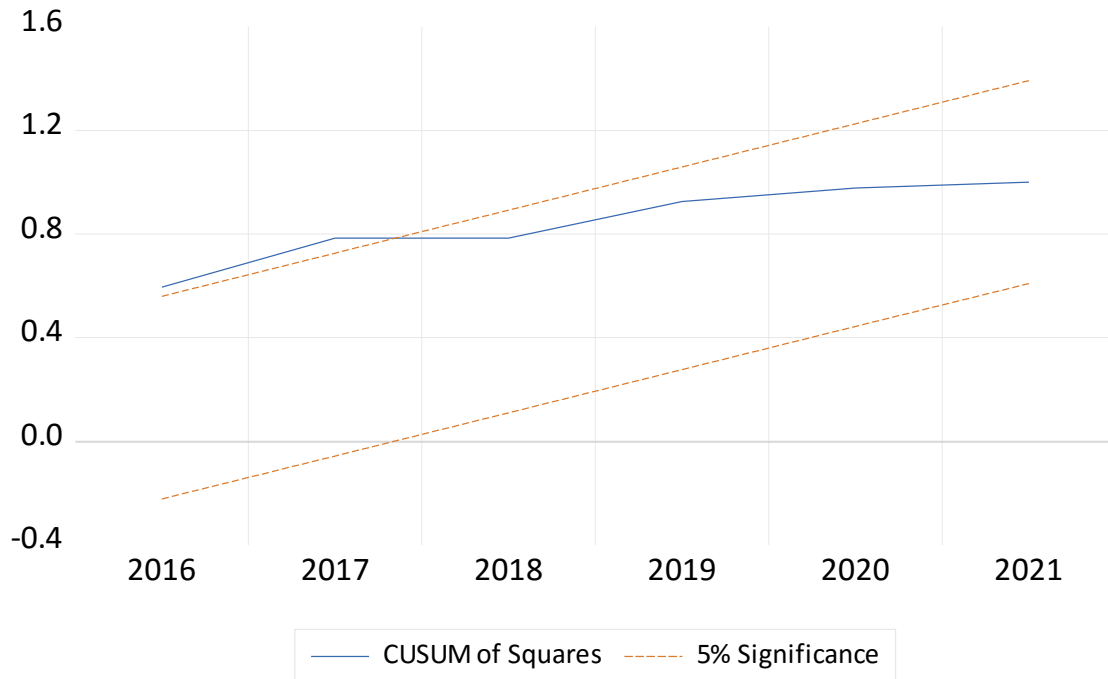
ويشتمل اختبار استقرار النموذج على اختبارين : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cumulative Sum of Recursive Residual) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cumulative Sum of Squared Recursive Residuals) و المقدمة بواسطة (Brown et al., 1975) وسوف نعرض هذين الاختبارين .

الشكل (6) : نموذج : CUSUM Test - CUSUMSQUARES Test :



شكل 6 : اختبار CUSUM

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cumulative Sum of Recursive Residual) استقرار عجز الموازني المقاس بسعر النفط و سعر الصرف و التضخم بالمعنى الواسع في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث يقع الخط المقدر من اختبار CUSUM داخل القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح في الشكل رقم 6 .



شكل رقم 7 : اختبار CUSUMSQ

كذلك يوضح اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cumulative Sum of Squared Recursiv Residuals) استقرار عجز الموازنة المقاس بسعر النفط وسعر الصرف والتضخم بالمعنى الواسع في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث يقع الخط المقدر من اختبار CUSUMSQ داخل القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح في الشكل رقم 7. ولم يتعد الخط المقدر من اختبار CUSUMSQ القيم الحرجة عند نفس مستوى المعنوية السابق ومن ثم فإن النموذج مستقر .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- إن نتائج التحليل القياسي أثبتت تحقق صفة الإستقرارية، عند المستوى معدل التضخم، في حين تحققت صفة الإستقرارية لبقية المتغيرات الأخرى عند اخذ الفروق الأولى لها وفق اختبار الإستقرارية، مما استوجب استعمال نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل .
- أثبتت نتائج التحليل القياسي أن العلاقة بين العجز الموازني وسعر النفط، التضخم، سعر الصرف متوافقة مع النظرية الاقتصادية .
- أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و العجز الموازني معرفة بالاحتمال 0.001 الأصغر من 5% .
- كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر النفط مع المتغير التابع المتمثل في العجز الموازني الذي يعبر عنه من خلال الاحتمالات 0.0203 و 0.0149 على التوالي والأقل من 5% .
- أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) يتجه من المتغيرات التفسيرية (سعر النفط، سعر الصرف، التضخم) نحو المتغير التابع (عجز الموازني) وفق منهجية (ARDL)، اين كانت الاحصائية (F) المحسوبة اكبر من القيم الحرجة لها (الحد الأعلى والحد الأدنى) .

التوصيات :

- على متخذي القرار في السياسة المالية، مراعاة التنبؤ بحجم الانفاق العام لكبح العجز الموازني من دون احداث اضطرابات تخل بالنمو الاقتصادي، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الانفاق الاستهلاكي عند صياغة السياسة المالية في الجزائر ووضع الاعتبار لتكيفها بين الأجلين القصير والطويل .
- معالجة الاختلالات الهيكلية ودعم الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مقاييس الدخل، من خلال تشجيع المنتجين وتقديم تسهيلات لهم من خلال خفض الضرائب وتقديم الإعفاءات الجمركية على استيراد المواد الأولية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد المجتمع .
- المحافظة على توازن سعر الصرف بين الدينار الجزائري والدولار الأمريكي وكذا العملات الأجنبية ، ويتم ذلك من خلال الاحتفاظ بنسبة اكبر من الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العمل على خلق و تنشيط الأسواق المالية في الجزائر وتطويرها بما يحقق توسعة فرص الاستبدال بين النقود و الأصول المالية، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، فضلا عن ذلك العمل على

تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها من أجل تقليل نسبة صافي العملة في التداول وزيادة الودائع الجارية

- تخفيض الإنفاق العام للسيطرة على حجم الكتلة النقدية بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي، لبلوغ التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي وبما يضمن استقرار الأسعار ،
- العمل على التنويع الهيكلي للاقتصاد الجزائري وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية، لتجنب آثار الصدمات النقدية التي يتعرض لها الاقتصاد سواء كانت صدمات داخلية أم خارجية.
- العمل على تنسيق السياسيتين المالية والنقدية على وجه الخصوص والسياسات الاقتصادية الأخرى على وجه العموم، فضالاً عن ضرورة إدخال التقنيات والبرمجيات الحديثة في التقدير عند صياغة ورسم أهداف السياسة النقدية.

خاتمة

عايشت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة عجز موازني حسابي، ناتج بالأساس عن التوسع في سياسة الإنفاق العمومي من خلال مختلف البرامج التنموية انطلاقاً من برامج الإنعاش الاقتصادي بدعم النمو الاقتصادي ثم برامج توطيده، معتمدة في تمويلها بالدرجة الأولى على الموارد المتأتية من الجباية النفطية عند سعر مرجعي محدد لبرميل النفط تحسب على أساسه موارد الموازنة، من أجل ضمان استقرارها النقدي والمالي في حدود ما تسمح به الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

حيث اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 1993 إلى 2021 باستخدام بيانات سنوية لعدة متغيرات مفسرة للعجز الموازني تحصلنا عليها من عدة مواقع (IEA, IFS، البنك المركزي) و للإجابة على مختلف التساؤلات و الإشكالات المتعلقة بموضوع الدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين أولهما نظري والثاني تطبيقي حيث حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على كل ما يتعلق بإشكالية الطلب على النقود وعجز الموازنة من تعريفات ومفاهيم وأسباب خاصة بكل من النقود و الموازنة العامة .

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجزائر خلال فترة الدراسة من 1993 إلى 2021 حيث قمنا باستخدام عدة متغيرات مفسرة للعجز الموازني (سعر النفط، سعر الصرف، التضخم) إلا أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات لم تكن لها نفس درجة التكامل حسب اختباري ADF و PP مما جعلنا ندرس عالقة التكامل المشترك للمدى الطويل بين المتغيرات عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL و على غرار اختبارات الاستقرار استعنا بتطبيق هذا النموذج عدة اختبارات و طرق و نماذج قياسية أخرى كاختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة و من خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا صحة الشكل الذاتي المستخدم و استقراره و جودة النموذج المدروس، و توصلنا إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وأن قيمة F المحسوبة أكبر من كل قيم الحد الأعلى I(1) عند مستويات المعنوية، 1% 2.5% 5% 10% مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين العجز الموازني وباقي متغيرات الدراسة المتمثلة في (سعر النفط، سعر الصرف، التضخم) .

المراجع

- 1) محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 2) في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 3) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 1999.
- 4) على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 30.
- 5) مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 6) كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015.
- 7) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسون 2 العصرية للطباعة ونشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 8) بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، 1 جامعة الجزائر 03، 2009-2010.
- 9) حمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
- 10) حمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 11) محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 283.
- 12) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 13) زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر. مجلة آفاق علمية المجلد 11، العدد (02)، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019.
- 14) سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية البنات للعلوم الإنسانية، العدد (21)، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

- 15) رقيب نريمان، معالجة العجز الموازي في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، المعارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، جوان، 2017.
- 16) عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
- 17) بن البار أمحمد، قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
- 18) فرهود، د. محمد سعيد، "مبادئ المالية العامة"، جامعة حلب، 1979.
- 19) محمد عبد العزيز ود. على تنفيق، "اصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود الرياض، 2003.
- 20) زكي رمزي علاج الموازنة العامة في ضوء المنهج النكماشى والمنهج التنموى، دار المدى للثقافة دمشق، 2000.
- 21) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر _ تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2013_2014) .
- 22) محمد حسين محمد تنيرة، استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل الاقتصادية والإسلامية عرض تجربة ماليزيا، العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، (2019) .
- 23) دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، العدد 14. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2013.
- 24) كركودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013_2014)
- 25) حلومي حكيم باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001 -2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة(40)، 40. جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان، 2018.
- 26) حامد و احمد زهيرة "المسن المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 236 .
- 27) كريم سالم حدين وحيدر طالب موسى "محددات النمو الاقتصادي في العراق " دراسة قياسية"-2016-1970.

28) جدي الشورجي، "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2017.

- 1) R.Penau , les institution financié res, 2eme é d , Revue banque , 1982.
- 2) Berger, pierre, la monnaie et ses mé canismes, PUF Paris, 1982.
- 3) Hemera Nayab, The Relathionship between budget deficit and economic growth of pakistana, Journal of Economic and sustainable development, Vol 6, (No11), Peshawar, Pakistan, 2015 .